الأمم المتحدة

E/2008/81

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 June 2008
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

٣٠ حزيران/يونيه – ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨
البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير الوطني لبلجيكا المقدم في إطار الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٨ المقرر عقده خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) يان **غرولس**
السفير
الممثل الدائم

* E/2008/100.

300608 260608 08-38125 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

التقرير الوطني لبلجيكا

المحتويات

الصفحة

١ - السياق العام لمساهمات بلجيكا في تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية ٧

١-١ التنمية المستدامة في بلجيكا منذ مؤتمر قمة ريو ٧

١-٢ القانون المتعلق بالتعاون الإنمائي لعام ١٩٩٩ ..... ٧

١-٣ الأهداف الإنمائية للألفية ٨

١-٤ المذكرة الاستراتيجية للبيئة لعام ٢٠٠٢ ..... ٩

١-٥ التعاون الإنمائي البلجيكي والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية ١٠

٢ - مشاركة بلجيكا في صياغة سياسات التنمية المستدامة ١٠

٢-١ آليات التشاور والتنسيق على الصعيد الوطني ١٠

٢-١-١ الإطار المؤسسي العام: بلجيكا بوصفها دولة اتحادية ١٠

٢-١-٢ آليات التشاور والتنسيق ١٠

٢-٢ آليات التشاور والتنسيق الأوروبية والدولية ١١

٢-٣ لجنة التنمية المستدامة ١٢

٢-٤ الإدارة البيئية الدولية ١٢

٣ - مشاركة بلجيكا في تنفيذ سياسات التنمية المستدامة ١٢

٣-١ البعد المتعدد الأطراف ١٢

٣-١-١ الاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال البيئة - مرفق البيئة العالمية ١٢

٣-١-٢ الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٣

٣-٢ البعد الأوروبي ١٥
٣-٣ البعد الثنائي ١٧
٣-٤ مبادرة مبتكرة للتنمية المستدامة: الصندوق البلجيكي للبقاء ١٧
٤ - المؤتمر الدولي المعني بتغير المناخ والتنمية ١٨
٥ - دراسة حالة إفرادية: مبادرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفييت نام وإكوادور ٢١
٥-١ مساهمة بلجيكا في إدارة الغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٢١
٥-٢ التجديد الحضري في مدينة هو شي مينه في فيت نام ٢٣
٥-٣ برنامج الصحة والبيئة لمدينة إسميرالدا في إكوادور ٢٧
٦ - موجز للصعوبات المواجهة والممارسات الجيدة والتوصيات للمستقبل ٢٩
٦-١ الاتجاهات العامة ٢٩
٦-٢ المستوى التنفيذي ٢٩
٧ - الاستنتاجات والتوقعات المستقبلية ٣٠

موجز تنفيذي

١ - منذ انعقاد مؤتمر قمة ريو في عام ١٩٩٢، تضع بلجيكا **خططا اتحادية للتنمية المستدامة** تُعرض على البرلمان الاتحادي وتُقدم المحاور الاستراتيجية التي يرتكز عليها التخطيط الوطني للتنمية المستدامة.

٢ - ويهدف التعاون الإنمائي البلجيكي في المقام الأول إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة، من خلال مكافحة الفقر، على أساس مبدأ الشراكة وفي إطار احترام المعايير ذات الصلة بالتنمية. ويتمحور حول **خمس قطاعات** (الصحة، والتعليم، والزراعة، والبنيات التحتية الأساسية، ومنع نشوب النزاعات وتعزيز المجتمع) و**أربعة مواضيع** شاملة (الجنسانية، والبيئة، والاقتصاد الاجتماعي، وحقوق الطفل). ويركز حاليا على **١٨ بلدا شريكا** ويشمل أساسا **٢١ منظمة دولية**.

٣ - وتتمحور أنشطة بلجيكا في مجال **البيئة والتنمية المستدامة** حول **الأولويات الست** التالية: الإدارة المستدامة للموارد المائية، ومكافحة التصحر وتدهور الغابات، وحفظ التنوع البيولوجي وإدارته على نحو مستدام، وتحسين الإدارة الإيكولوجية للمناطق الحضرية والمحيطة بالمدن، والحد من الآثار الضارة لتغير المناخ والوقاية منها.

٤ - ويبين **تقرير عام ٢٠٠٧ المتعلق بالتعاون البلجيكي المقدم إلى البرلمان** عن الإجراءات التي اتخذتها بلجيكا **لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية** ما أحرزته البلدان الشريكة من تقدم في هذا المجال وكذلك مساهمات بلجيكا على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي.

٥ - وتتكون المساعدة الإنمائية العامة البلجيكية من أنشطة على المستوى الاتحادي وعلى صعيدي الأقاليم والمناطق.

٦ - وتساهم بلجيكا بنشاط في صياغة **المواقف الموحدة للاتحاد الأوروبي** في مجال التنمية المستدامة والبيئة. وتشكل هذه المساهمات ثمرة العمل المشترك بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم مجتمعة **بالتنسيق على صعيد متعدد الأطراف** مع المجتمع المدني مُمثَّلا **بالمجلس الاتحادي للتنمية المستدامة**.

٧ - وتشارك بلجيكا في أعمال **لجنة التنمية المستدامة** وتؤيد بالكامل إصلاحها الرامي في المقام الأول إلى تنفيذ الالتزامات السابقة.

٨ - وتتابع بلجيكا عن كثب المناقشات التي تجري في نيويورك سعيا إلى تعزيز **الإدارة البيئية الدولية**. وتولي أهمية كبيرة لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تدريجيا، وكذلك لتحسين الاتساق بين الاتفاقيات البيئية وفي الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة.

٩ - ويساهم التعاون البلجيكي في تمويل **بروتوكول مونتريال**، فضلا عن **اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ**. ويساهم أيضا في تمويل **مرفق البيئة العالمية** وبالتالي تتم في إطار المشاركة في المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية من أجل وضع صكوك قانونية وبرامج عمل تمكنها من احترام **الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف**.

١٠ - وبالإضافة إلى مساهمات بلجيكا في الاتفاقيات البيئية وفي مرفق البيئة العالمية، تسهم بلجيكا في تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المتعدد الأطراف، وذلك أساسا من خلال **برنامج الأمم المتحدة للبيئة**. وبلجيكا من بين أول البلدان المانحة التي أبرمت اتفاق شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يهدف إلى تعزيز التفاعل بين مختلف الأطراف المعنية بالبرامج وهي: الحكومات المحلية، والوكالات المنفذة، والجهات المانحة، والمجتمعات المحلية المستفيدة، وما إلى ذلك.

١١ - وضمن **الإطار الأوروبي**، تشارك بلجيكا في صياغة البرامج والمشاريع الإنمائية. وهي عضو في فريق تنسيق مبادرة الاتحاد الأوروبي للمياه وفي الفريق الاستشاري لمبادرة الاتحاد الأوروبي للطاقة.

١٢ - وعلى **الصعيد الثنائي**، يُعتبر حفظ البيئة والتنمية المستدامة موضوعين شاملين من اللازم إدراجهما بصورة منهجية في عمليات التعاون البلجيكي. وفيما يتعلق بالهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، ينشط التعاون البلجيكي بوجه خاص في مجالي الإمداد بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي الأساسي.

١٣ - ويهدف **الصندوق البلجيكي للبقاء** إلى تعزيز الأمن الغذائي لأكثر الفئات فقرا من السكان. ويعتمد نهجا متعدد القطاعات سعيا إلى تحسين وضع الأشخاص فيما يتعلق باحتياجاتهم الحالية دون الإضرار بالأجيال المقبلة، مما يجعله برنامجا رائدا في مجال التنمية المستدامة.

١٤ - وقد نظمت بلجيكا في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ **مؤتمرا دوليا بشأن تغير المناخ والتنمية**. ومن المتوقع أن يسفر هذا المنتدى من منتديات المناقشة عن صياغة مقترحات محددة فيما يتعلق بسياسة التعاون الإنمائي الرامية إلى مواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ.

١٥ - ويشمل التعاون البلجيكي المشاركة في تمويل **الأنشطة المتعددة الأطراف** التي ينفذها الصندوق العالمي للطبيعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأغذية والزراعة في مجال **حماية الغابات وإدارتها على نحو مستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية**. كما تبذل في إطاره جهود في مجال إنشاء الصندوق المشترك المتعدد المانحين للإدارة الحرجية

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يديره البنك الدولي. وشاركت بلجيكا في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ في مختلف الأحداث المتعددة الأطراف المتعلقة بهذا الموضوع ونظمت في عام ٢٠٠٧ المؤتمر الدولي للإدارة المستدامة لغابات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الإطار الأوروبي، تمثل خطة العمل المتعلقة بإنفاذ قوانين الغابات وإدارة الغابات والتجارة الحرجية استجابة المفوضية الأوروبية لمشاكل قطع الأخشاب والاتجار بها على نحو غير مشروع. ويُتوخى أن تتولى بلجيكا قيادة عملية خطة العمل المتعلقة بإنفاذ قوانين الغابات وإدارة الغابات والتجارة الحرجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٦ - وكان الهدف من **مشروع ثنائي** من قبيل مشروع **قناة تان هوا لو غوم** في فييت نام، الذي نفذته الوكالة البلجيكية للتعاون التقني واللجنة الشعبية لمدينة هو شي منه، تزويد القناة بالصرف الصحي، وتجديد الأحياء المجاورة وإعادة إسكان من صودرت منازلهم من السكان. وشكلت مشاركة المجتمعات المحلية المعنية وتعزيز القدرات والمؤسسات منذ البداية عناصر رئيسية في تنفيذ المشروع، مما أدى إلى كفالة نجاحه ولو بصورة مؤقتة. وبالفعل، ألهمت الخبرة المكتسبة من المشروع جهات مانحة أخرى.

١٧ - أما **البرنامج الثنائي للصحة والبيئة الخاص بمدينة اسمير الداس** في إكوادور، فهو يندرج في إطار السياسة الوطنية الجديدة لتحقيق لامركزية الخدمات الصحية. وتضطلع على الدوام العناصر التالية بدور أساسي: إشراك البلدية والمواطنين، وإعادة الاعتبار للثقافة المحلية، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ودعم التعاون الدولي. وتتجلى هذه العناصر بمثابة نقاط قوة تُيسر نجاح العملية.

١٨ - ويقدم التقرير في الختام تحليلا توليفيا للصعوبات الرئيسية التي تصادف **وأفضل الممارسات** المعمول بها خلال تنفيذ المشاريع، فضلا عن العديد من الدروس والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل سواء على مستوى التوجهات العامة للتعاون الإنمائي البلجيكي أو على المستوى التنفيذي.

١٩ - وتدرج **الخلاصة** أنشطة التعاون الإنمائي البلجيكي في إطار مجمل التحديات العالمية التي يتعين التصدي لها وفي إطار التعاون الدولي.

مقدمة

تعرب بلجيكا عن سرورها لتمكُّنها من المشاركة بنشاط في الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٨ بوسائل منها تقديم هذا التقرير السنوي. وتود التذكير بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمثل بالنسبة إليها أفضل منتدى حيث يمكن فيه للدول الأعضاء في

الأمم المتحدة أن تجري الحوار السياسي المتعلق بالركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية على نحو مجد. وما زالت بلجيكا تؤيد بقوة الإصلاح الذي بدأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والرامي إلى تعزيز المشروعية والمصداقية والفعالية، مثلما تؤيد قيام مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ باستحداث الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي الذي يُعقد كل سنتين.

١ - السياق العام لمساهمات بلجيكا في تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

١-١ التنمية المستدامة في بلجيكا منذ مؤتمر قمة ريو

منذ انعقاد مؤتمر قمة ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ ووضع مفهوم التنمية المستدامة موضع التنفيذ على الصعيد الدولي، أصدرت بلجيكا بالفعل أربع إصدارات لخطتها الاتحادية للتنمية المستدامة. ويتولى وضع هذه الخطط الخمسية فريق عامل يديره المكتب الاتحادي للتخطيط، قبل عرضها على المجلس الاتحادي للتنمية المستدامة الذي يتكون من ممثلين عن جميع الوزارات الاتحادية ووزارات الأقاليم المعنية فضلا عن ممثلين من المجتمع المدني. وتناقش هذه الخطط بعد ذلك في البرلمان الاتحادي الذي يصدق على محاورها الاستراتيجية، التي ينبغي أن تشكل أساسا للنظام الوطني لتخطيط التنمية المستدامة برمته. وبعد مرور سنتين، يوفر تقرير مؤقت تقييما لما أُحرز من تقدم في تنفيذ الخطة الجارية.

١-٢ القانون المتعلق بالتعاون الإنمائي لعام ١٩٩٩

ينص القانون المتعلق بالتعاون الدولي البلجيكي الصادر في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٩ على أن هذا التعاون يهدف في المقام الأول إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة بمكافحة الفقر، على أساس مبدأ الشراكة وفي إطار احترام المعايير ذات الصلة بالتنمية. ويفرض التركيز على خمسة قطاعات (الرعاية الصحية الأساسية، والتعليم والتدريب، والزراعة والأمن الغذائي، والبنية التحتية الأساسية، ومنع نشوب النزاعات وتعزيز المجتمع، بما في ذلك دعم احترام كرامة الإنسان وحقوق الإنسان والحريات الأساسية)، وأربعة مواضيع شاملة (تحقيق التكافؤ بين الرجل والمرأة في الحقوق والفرص، واحترام البيئة، والاقتصاد الاجتماعي). وأُضيف الموضوع الشامل المتعلق بحقوق الطفل في عام ٢٠٠٦. وهذا الحرص على التركيز والفعالية دفع بلجيكا إلى تقليل عدد البلدان الشريكة[١] في تعاونها الثنائي إلى ثمانية عشر بلدا وتقليل

(١) هذه البلدان هي: إكوادور، وأوغندا، وبنن، وبوروندي، وبوليفيا، وبيرو، والجزائر، وتنزانيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والسنغال، وفلسطين، وفييت نام، ومالي، والمغرب، وموزامبيق، والنيجر.

عدد المنظمات الدولية الشريكة في تعاونها المتعدد الأطراف[٢] إلى إحدى وعشرين منظمة. وجدير بالذكر أن القطاعات والمواضيع محط التركيز التي تحظى باهتمام بلجيكا تعكس شواغل المؤتمرات الكبرى والالتزامات الدولية التي تميزت بها التسعينات ويمكن الوقوف على جزء كبير منها في الأهداف الإنمائية للألفية.

١-٣ الأهداف الإنمائية للألفية

كان من المنتظر ألا تبخل الأهداف الإنمائية للألفية، المحددة عقب مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ المعقود في نيويورك، عن إضفاء بعد جديد على سياستنا في مجال التعاون الإنمائي، بوضعها في إطار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بأسره بغية خفض عدد الفقراء في العالم بمقدار النصف وكفالة تحسن حقيقي في ظروف عيش ملايين الأسر الفقيرة بحلول عام ٢٠١٥.

وما زالت بلجيكا تولي أكبر أهمية لهذه الأهداف باعتبارها قد رحبت باعتمادها وقتئذ. وبالتالي، فهي تعتزم إيلاء أكبر قدر من الاهتمام على الدوام بالأبعاد الأربعة التالية التي ترى أنها ترتبط ارتباطا مباشرا بالأهداف الإنمائية للألفية: '١' طابعها العالمي، الذي يجعل منها كلاً لا يتجزأ ويتسم بالترابط، فلا يمكن تناول أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية بصورة مستقلة؛ '٢' قيمتها شبه التعاقدية التي تشكل مصدرا لشراكة حقيقية بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في تحقيقها؛ '٣' أهميتها الخاصة من حيث التوجه العام والتطلعات بالنسبة للإجراءات التي ينبغي اتخاذها على ألا يؤدي ذلك إلى تحجيمها؛ '٤' قيمتها كأداة مفضلة لتوعية ومساءلة العديد من العناصر الفاعلة المشاركة في تحقيقها، في بلدان الشمال والجنوب على حد سواء. ومن هذا المنطلق حرصت بلجيكا على الاستجابة لدعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمشاركة في الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٨ المكرس للهدف ٧.

(٢) هذه المنظمات هي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والبنك الدولي.

ويلاحَظ أيضا أن القانون البلجيكي الصادر في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ المتعلق بمتابعة الإجراءات الحكومية المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية ينص على تقديم تقرير سنوي إلى البرلمان. ويطلع هذا التقرير الجمعية على مدى التقدم المحرز في حملة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي وبالنسبة للبلدان الثمانية عشر شريكة التعاون الإنمائي البلجيكي. ثم يعرض ما تقوم به بلجيكا على صعيد المنظمات الدولية وكذلك مساهماتها على المستوى الثنائي. وقد أحيل التقرير الثاني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ويذكر بوجه خاص فيما يتعلق بالهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، مشاركة بلجيكا في المفاوضات الدولية الرامية إلى حفظ البيئة، وتبرعاتها المالية إلى مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادراتها في مجال الإدارة المستدامة للغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر ٥-١). وفي حافظة مشاريع التعاون الثنائي، تمثل البيئة في نفس الوقت قطاعا محددا وموضوعا شاملا يجب أن يكون مدرجا في كل مشروع.

١-٤ المذكرة الاستراتيجية للبيئة لعام ٢٠٠٢

ينص قانون عام ١٩٩٩ على إعداد مذكرات استراتيجية قطاعية ومواضيعية تحدد التوجهات الاستراتيجية الكبرى والأولويات السياسية للتعاون البلجيكي. وبناء على ذلك، نُشرت المذكرة الاستراتيجية المتعلقة بالبيئة في عام ٢٠٠٢. وما زالت هذه المذكرة قائمة، وتنطوي على ستة جوانب ذات أولوية بالنسبة للأنشطة التي تضطلع بها بلجيكا وهي:

- الإدارة المستدامة لموارد المياه؛
- مكافحة التصحر وتدهور الأراضي؛
- حماية الغابات وإدارتها على نحو مستدام؛
- حماية التنوع البيولوجي وإدارته على نحو مستدام؛
- تحسين الإدارة الإيكولوجية للمناطق الحضرية والمحيطة بالمدن؛
- مكافحة آثار تغير المناخ والحد منها.

وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن أول جانب من الجوانب ذات الأولوية يتطابق مع الغاية ١٠ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، وتتطابق الجوانب الثلاثة التالية مع الغاية ٩ ويتطابق الجانب ما قبل الأخير مع الغاية ١١، في حين يتسم الجانب الأخير بطابع شامل.

١-٥ التعاون الإنمائي البلجيكي والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية

يركز هذا التقرير أساسا على أنشطة التعاون الإنمائي الاتحادي في إطار الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية: كفالة الاستدامة البيئية. ويجري التعاون الاتحادي من خلال كيانين: المديرية العامة للتعاون الإنمائي المكلفة بوضع الاستراتيجيات والتفاوض على البرامج مع البلدان والمنظمات الشريكة، والوكالة البلجيكية للتعاون التقني التي تقتصر مهمتها على تنفيذ البرامج الثنائية.

وتتكون المساعدة الإنمائية العامة البلجيكية من أنشطة ممولة على المستوى الاتحادي مثلما تتكون من أنشطة مُموّله على صعيدي الأقاليم والمجتمعات. ويمثل التمويل على هذين الصعيدين حوالي ٥ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية العامة البلجيكية. وللكيانات المتحدة المعنية استراتيجياتها وأولوياتها الجغرافية والقطاعية الخاصة. وجدير بالذكر أنه في مجالي التنمية المستدامة وحفظ البيئة، خصص الإقليم الفلمندي ٩ في المائة من مساعدته الإنمائية العامة في عام ٢٠٠٧ لهذين المجالين. أما إقليم والون، فيساهم منذ عام ٢٠٠٠ في وضع مشروع تجريبي لمكافحة التصحر في موريتانيا.

٢ - مشاركة بلجيكا في صياغة سياسات التنمية المستدامة

٢-١ آليات التشاور والتنسيق على الصعيد الوطني

٢-١-١ الإطار المؤسسي العام: بلجيكا بوصفها دولة اتحادية

على نحو ما ذكر في النقطة ١-٥ آنفا، تشكل بلجيكا حاليا دولة اتحادية تتكون من ثلاثة مجتمعات وثلاثة أقاليم. وينتج عن هذا أن إدارة البلد تتولاها هيئات متعددة، اتحادية أحيانا متحدة أحيانا أخرى، تُكلف بممارسة اختصاصاتها بصورة مستقلة بالنسبة للشؤون الخاصة بها. والدولة الاتحادية والأقاليم والمجتمعات متساوية قانونا وبالتالي تتصرف على قدم المساواة، لكن في مجالات مختلفة. وفي حين أن قواعد توزيع هذه الاختصاصات محددة بدقة في الدستور وفي مجموعة من القوانين الخاصة، جرى النص على إيجاد آليات لضمان سير العمل المنسجم والمنسق على مختلف مستويات السلطة. وهذا هو الشأن كذلك بالنسبة لمسائل التنمية المستدامة والبيئة.

٢-١-٢ آليات التشاور والتنسيق

ينبغي تحديدا أن تدرج، ضمن الإطار المشار إليه آنفا، الترتيبات المتخذة من أجل تحقيق أقصى قدر من التنسيق للسياسة العامة البلجيكية في مجال التنمية المستدامة، وذلك

بموجب قانون ٥ أيار/مايو ١٩٩٧. وينص هذا القانون على نشر خطة اتحادية للتنمية المستدامة[٣]، كل أربع سنوات، وينص أيضا على اللجوء إلى عدة أجهزة ومؤسسات لوضع هذه الخطة، ولا سيما ما يلي:

- لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الإدارات، المكلفة بمهمة عامة في مجال التنسيق والتي تتكون من ممثلين عن أعضاء الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمجتمعات فضلا عن مكتب التخطيط؛
- الدائرة العامة الاتحادية للبرمجة في مجال ''التنمية المستدامة''، المكلفة بإعداد السياسة الاتحادية للتنمية المستدامة وتنسيقها وتنفيذها؛
- مكتب التخطيط وفرقة العمل المعنية بالتنمية المستدامة التابعة له؛
- المجلس الاتحادي للتنمية المستدامة، وهو الجهاز الاستشاري الذي يشمل أيضا ممثلين عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ويقوم هذا المجلس، بناء على طلب الحكومة الاتحادية أو بمبادرة منه، بإبداء آرائه فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والتعاون الإنمائي.

٢-٢ آليات التشاور والتنسيق الأوروبية والدولية

تساهم بلجيكا بانتظام في صياغة المواقف الموحدة للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والبيئة التي يجرى الدفاع عنها خلال اجتماعات لجنة التنمية المستدامة، ومجالس إدارة المنظمات المتعددة الأطراف المعنية ومؤتمرات الأطراف في الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة.

وعلى الصعيد الأوروبي، تقدم مساهماتها ويُدافع عنها ضمن الفريق العامل المعني بالمسائل البيئية الدولية التابع لمجلس الاتحاد الأوروبي. ويقوم هذا الفريق العامل، استنادا إلى مساهمات الدول الأعضاء، بصياغة المواقف الأوروبية لفائدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة التنمية المستدامة والمناقشات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تجرى في إطار هيئات الأمم المتحدة الأخرى (مثل الجمعية العامة واللجنة الاقتصادية لأوروبا).

وتكون المواقف البلجيكية المعرب عنها على الصعيد الأوروبي دائما ثمرة تنسيق وثيق بين الجهات الفاعلة المعنية. وتشكل هذه المساهمات ثمرة العمل المشترك بين جميع الإدارات المختصة التابعة للحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمجتمعات (البيئة، والتنمية المستدامة، والشؤون الخارجية، والتعاون الإنمائي، وما إلى ذلك) مجتمعة في إطار تنسيق متعدد الأطراف

(٣) تكون موضوعا لمشاورة عامة واسعة النطاق خلال مرحلة إعدادها.

بمبادرة من الدائرة العامة الاتحادية للشؤون الخارجية. ويشارك أيضا في هذه المشاورة الشهرية المجتمع المدني ممثلا بمتحدث باسم المجلس الاتحادي للتنمية المستدامة.

أما فيما يتعلق بالسياسة الدولية المتصلة بالتنمية المستدامة، فإن الدائرة العامة الاتحادية للشؤون الخارجية هي التي تُعنى أيضا بالتنسيق على مستوى البلد. وعمليا، يتعلق الأمر هنا أيضا بعقد اجتماعات شهرية بشأن التنمية المستدامة (وحدة التنسيق المتعددة الأطراف). وفيما يتعلق بالسياسة البيئية الدولية، أنشئ أيضا هيكل دائم مستقل للتنسيق، هو لجنة تنسيق السياسة البيئية الدولية، بموجب اتفاق تعاون بين الحكومة الاتحادية والأقاليم.

٢-٣ لجنة التنمية المستدامة

تشارك بلجيكا بنشاط في أعمال لجنة التنمية المستدامة وتوافق بالكامل على المهمة التي كلفها بها مؤتمر قمة جوهانسبرغ والمتمثلة في زيادة التركيز على الوفاء بالالتزامات السابقة بتكريس أعمالها مرة كل سنتين لتقييم ما أُحرز من تقدم وما بقي من تحديات. وكانت بلجيكا أيضا في عام ٢٠٠٣ من البلدان المؤسسة لعملية مراكش الدولية لإطار العشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ولم تتوان عن متابعتها عن كثب، مع المشاركة فيها منذ إنشائها.

٢-٤ الإدارة البيئية الدولية

تتابع بلجيكا عن كثب المناقشات التي تجري في نيويورك سعيا إلى تعزيز الإدارة البيئية الدولية. وتولي أهمية خاصة لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تدريجيا، ولتحقيق اتساق أفضل بين الاتفاقيات البيئية وفي الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. ففي الواقع، لم يعد ملائما في عصرنا الحاضر أن تدار المشاكل البيئية بواسطة برنامج تابع للأمم المتحدة يعتمد في عمله على التبرعات، وأن تتشتت أنشطة الأمم المتحدة بين اتفاقيات وهيئات متعددة تفتقر إلى الاتساق.

٣ - مشاركة بلجيكا في تنفيذ سياسات التنمية المستدامة

٣-١ البعد المتعدد الأطراف

٣-١-١ الاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال البيئة - مرفق البيئة العالمية

يساهم الصندوق البلجيكي للتعاون الإنمائي في تمويل موارد الاتفاقيات المتعددة الأطراف الأربع التالية، التي تعد بلجيكا طرفا من الأطراف الموقعة عليها: بروتوكول مونتريال، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر،

واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ. ويساهم الصندوق أيضا في تمويل مرفق البيئة العالمية ويشارك من ثم في المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية لوضع صكوك قانونية وبرامج للتدخل تسمح لها باحتدام الاتفاقات البيئية الدولية في مجالات تغير المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وحماية طبقة الأوزون، وتلوث المياه الدولية، وتدهور التربة (ولا سيما فيما يتصل بالتصحر وإزالة الغابات)، والقضاء على الملوثات العضوية الثابتة.

وفي كل مجال من هذه المجالات، تود بلجيكا دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في معالجتها للحالات التي كثيرا ما تتسبب في نشوئها البلدان المتقدمة النمو بالدرجة الأولى، والتي تكون هي من أولى ضحاياها.

وتكمن المشكلة الأساسية التي تعترض التنفيذ الفعلي للاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال البيئة في طابعها المعقد وترابطها. فينبغي السعي إلى إقامة علاقات تآزر لدى تطبيق الاتفاقات في الميدان وتشجيعها. وفي هذا السياق، يبدو أن مرفق البيئة العالمية هو الأداة الفضلى للتوصل إلى ذلك عن طريق وضع مشاريع ''ذات محاور تركيز متعددة'' ترمي إلى تطبيق عدة اتفاقات على نحو متزامن ومتكامل.

ويتمثل نهج آخر مؤات لهذا التآزر الذي ينبغي تشجيعه في القيام بصورة منهجية بإدماج أهداف الاتفاقات البيئية في الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر والميزانيات المتعلقة بها. وتشارك بلجيكا بشكل ملموس في هذا النهج بتمويلها مبادرة الفقر والبيئة، وهي عبارة عن برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أنها تدعم الأبحاث الجامعية المتصلة بالمواءمة بين ورقات استراتيجية الحد من الفقر والبيئة.

٣-١-٢ الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة

إلى جانب مرفق البيئة العالمية والاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال البيئة، فإن بلجيكا تساهم في تحقيق الهدف ٧ من بين الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى المتعدد الأطراف عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة أساسا. وتقدم مذكرة استراتيجية اشترك في صياغتها كل من المديرية العامة للتعاون من أجل التنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٤ واستكملت في عام ٢٠٠٨ الخطوط العريضة لاتجاهات تعاون بلجيكا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفيما يلي الخطوط العريضة الرئيسية:

- تأكيد أهمية الدور المعياري الحفاز الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكلف بمساعدة الحكومات في صنع القرارات في مجال البيئة؛

- دعم تعزيز القاعدة العلمية للبرنامج؛
- دعم دور البرنامج التنسيقي للأنشطة البيئية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛
- الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية وتعزيز قدراتها على مستوى تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف (خطة بالي الاستراتيجية)؛
- دعم إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر؛
- دعم تعزيز التعاون مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والموئل، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التجارة العالمية.

وفيما يخص التعاون التنفيذي بين بلجيكا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فقد شهدت الخمس سنوات الأخيرة تطورا إيجابيا للغاية. فقد كانت عمليات التمويل تتم فيما مضى على أساس كل حالة على حدة، بناء على اقتراحات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكان الأمر يتعلق بعدد هام من الأنشطة الصغيرة الممولة من ميزانيات سنوية. ومنذ عام ٢٠٠٤، تجرى البرمجة كل أربع سنوات وتركز على عدد محدود من البرامج الهامة. وتمثلت المواضيع المعتمدة في البرمجة للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ في تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وحماية البيئة في المناطق الساحلية، وإدماج المسائل البيئية في الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. وفي الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١١، ستجري متابعة هذه البرامج الثلاثة، لكن سيجري التركيز بصورة أكبر على تعزيز القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي.

ومنذ عام ٢٠٠٥، اتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة اقتراح إقامة اتفاقات شراكة على البلدان المانحة. والمراد من هذه الاتفاقات ضمان تمويل أكثر قابلية للتنبؤ، وتحقيق اتساق أكبر مع برنامج عمل المنظمة، والقيام بتشاور أوسع نطاقا فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة. وبلجيكا من البلدان المانحة الأولى التي التزمت بالمضي في هذه الطريق. ولا تهدف هذه الشراكة فقط اتباع نهج مشترك يقوم على النتائج، بل تهدف أيضا إلى تحسين علاقات التفاعل فيما بين مختلف الأطراف المعنية بالبرامج: الحكومات المحلية، والوكالات المنفذة، والجهات المانحة، والمجتمعات المحلية المستفيدة، وما إلى ذلك. وتستشف من تقييم منتصف مدة الشراكة بين بلجيكا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي نشر في عام ٢٠٠٦، الملاحظات التالية:

- زيادة فعالية النهج التقليدي المعتمد في المشاريع؛

- زيادة القدرة على التنبؤ بالموارد المالية بالالتزام بعمليات تمويل تمتد على عدة سنوات؛
- الحاجة إلى التركيز على المجالات التي يكون فيها للبرنامج مزية نسبية؛
- احتمال ارتفاع تكلفة المعاملات في حالة المشاريع التي تتألف من عدة مكونات وتستهدف عددا كبيرا من البلدان؛
- الحاجة إلى إقامة تعاون أفضل فيما بين مختلف شُعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تشارك في تنفيذ نفس البرنامج؛
- الحاجة إلى التنسيق على الصعيد القطري بين المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي، فيما يتعلق بأنشطة تعزيز القدرات؛
- الحاجة إلى تفعيل مذكرة التفاهم المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويستخلص من هذه الملاحظات والتوصيات استنتاجات تنفيذية فيما يخص التعاون بين الصندوق البلجيكي للتعاون الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:

- وجود عدد محدود من البرامج التي تستهدف عددا محدودا من البلدان، بما فيها البلدان الشريكة في تعاوننا الثنائي؛
- تخصيص شعبة منسقة في البرامج التي تنفذها عدة شُعب، إضافة إلى تحسين الاتصال وتبادل المعارف؛
- عرض وثائق مشاريع تنطوي على منطق للتدخل يكون مشفوعا بمؤشرات الأنشطة والنفقات وبجدول زمني؛
- إبرام مذكرات تفاهم تنفيذية مع مختلف شركاء التنفيذ، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- مشاركة بلجيكا في اجتماعات الأجهزة الاستراتيجية وأجهزة المتابعة؛
- التشاور مع الجهات المانحة الأخرى فيما يخص متابعة وتنسيق طرائق تقديم التقارير.

٣-٢ البعد الأوروبي

على نحو ما أشير إليه أعلاه، تشارك بلجيكا أيضا بنشاط كبير في الجهود الجماعية الأوروبية في مجال التعاون الإنمائي وفي عملية صياغة برامج ومشاريع الاتحاد الأوروبي

لمساعدة البلدان الشريكة، ولا سيما بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ في إطار اتفاقية كوتونو، بما في ذلك في البعد الإقليمي. وبلجيكا عضو نشط في فريق التنسيق (الفريق التوجيهي سابقا) لمبادرة الاتحاد الأوروبي للمياه والفريق العامل المعني بهذه المبادرة في أفريقيا. وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية للمبادرة في إنشاء المرفق المشترك بين دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي المعني بالمياه وبتعبئته على نحو فعال. وقد أتاح هذا المرفق بالفعل مبلغ ٥٠٠ مليون يورو لتمويل عمليات التآزر في الميدان فيما يتصل بفرص الحصول على مياه الشرب وخدمات التصحاح الأساسية، وهي عمليات تآزر يشارك فيها مباشرة الصندوق البلجيكي للتعاون الإنمائي، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا ورواندا.

إضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن بلجيكا عضو أيضا في الفريق الاستشاري لمبادرة الاتحاد الأوروبي للطاقة، وهي المبادرة التي حظيت بدعم من المرفق المشترك المذكور المعني بالطاقة بمبلغ ٢٢٠ مليون يورو. ويتيح هذا المرفق على وجه الخصوص، في إطار عمليات التآزر والشراكات، تخصيص تمويل للحصول على الطاقة في المدن والأرياف على حد سواء لتحقيق فعالية أكبر في مجال القضاء على الفقر في سياق تحقيق التنمية.

وكما ورد في مراسلة صدرت مؤخرا عن المفوضية الأوروبية بشأن الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكا عالميا من أجل التنمية[٤] ومختلف الرسائل المتبادلة والنتائج التي خلص إليها مجلس الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، تعتزم بلجيكا، مع اقتراب موعد انعقاد المجلس الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وتنظيم المناسبات الدولية الهامة في أكرا ونيويورك والدوحة، الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في سعيه إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ٧، وبتعزيزها عن طريق اتخاذ نهج شامل يقوم على مبدأ الشراكة ويضم كل الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن مسائل البيئة والتنمية المستدامة الواردة في الهدف ٧ تشكل أيضا، بمختلف عناصرها، مسائل شاملة ما فتئ الصندوق البلجيكي للتعاون الإنمائي يولي اهتماما كبيرا لها عند صياغة برامج ومشاريع المساعدة الأوروبية. هكذا من المقرر بصورة منهجية إعداد ''موجز بيئي'' لكل ورقة من ورقات استراتيجية بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ، في إطار الصندوق الأوروبي الجديد من أجل التنمية (الصندوق الأوروبي العاشر للتنمية للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣) الذي دخل حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٤) http://ec.europa.eu/commission_barroso/michel/Policy/key_documents.

٣-٣ البعد الثنائي

فيما يخص التعاون البلجيكي الثنائي، يعد كل من حفظ البيئة والتنمية المستدامة أيضا موضوعين شاملين ينبغي إدراجهما بشكل منهجي في سياق وضع وتنفيذ كل عمليات المساعدة الإنمائية.

وفي الوقت الذي يدعم فيه التعاون المتعدد الأطراف بشكل أكبر مشاريع تستهدف الغاية ٩ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية (إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية)، فإن التعاون الثنائي - المباشر أو غير المباشر - يتم أساسا في مجالي توفير مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية (الغاية ١٠) وتحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة (الغاية ١١).

ويقدم هذا التقرير لاحقا دراسات حالات إفرادية مفصلة لنشاطين ثنائيين مباشرين قامت بهما بلجيكا في المجالين الآخرين المذكورين أعلاه، في فييت نام وإكوادور على التوالي. ويعد دعم قطاع المياه أيضا من بين أولويات الصندوق البلجيكي للتعاون الإنمائي في بلدان شريكة أخرى مثل المغرب والجزائر والسنغال. وفيما يخص المعونة الثنائية المباشرة[٥]، يشار إلى أننا ما زلنا نشهد اليوم تنفيذ ما يناهز اثني عشر من البرامج والمشاريع التي تستهدف الغاية ٩ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، وقرابة ثلاثين من البرامج والمشاريع التي تستهدف الغاية ١٠، وما يناهز اثني عشر من البرامج والمشاريع التي تستهدف الغاية ١١. وفي الوقت الذي يظل فيه التوزيع الجغرافي لهذه البرامج والمشاريع شديد التنوع، من الملاحظ أن هناك اهتماما خاصا بمناطق شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبخاصة بلدان وسط أفريقيا.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه في عام ٢٠٠٧، تمت في إطار التعاون الثنائي غير المباشر (المنظمات غير الحكومية والجامعات) تغطية نسبة ٨ في المائة من النفقات المتصلة بأنشطة تستهدف بشكل مباشر الغايات ٩ و ١٠ و ١١ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٣-٤ مبادرة مبتكرة للتنمية المستدامة: الصندوق البلجيكي للبقاء

يشكل الصندوق البلجيكي للبقاء مبادرة مبتكرة تجمع بين أدوات التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف. والهدف من هذا البرنامج تعزيز الأمن الغذائي لأكثر السكان فقرا، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد نفذت أربع وعشرون منظمة

(٥) ما عدا البرامج والمشاريع التي نفذت بالفعل أو التي ما زالت في طور الإعداد.

شريكة (منظمات متعددة الأطراف ومنظمات غير حكومية بلجيكية والوكالة البلجيكية للتعاون التقني) تسعة وثمانين مشروعا في الفترة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٧.

وقد أنشئ الصندوق بموجب قانون صدر في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ ينص على تخصيص مبلغ ٢٥٠ مليون يورو للصندوق من اليانصيب الوطني، موزعا على عشر سنوات. ويقدم فريق عامل برلماني تقريرا مرحليا في كل سنة عن المشاريع والتقييمات التي أجريت والتصحيحات المقترحة لتحسين أداء البرنامج.

ويعتمد الصندوق البلجيكي للبقاء، الذي يعد برنامجا رائدا، نهجا كليا بإدماج أنشطة متعددة القطاعات بما يتيح مكافحة الأسباب المتعددة الأبعاد للفقر وانعدام الأمن الغذائي. وفيما يخص البعد البيئي للتنمية، يشجع الصندوق إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام عن طريق حفظ الماء والتربة، واستصلاح الأراضي المتدهورة، وإعادة التحريج على نطاق صغير، وما إلى ذلك. والنهج الإجمالي للصندوق، الذي يركز على الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية بغرض تحسين حالة الأشخاص فيما يتعلق باحتياجاتهم الحالية دون الإضرار بالأجيال المقبلة، يجعل منه أفضل برنامج للتنمية المستدامة.

غير أن التقييم الإجمالي للصندوق الذي يغطي البرامج في الفترة من عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٧ بيّن أن الخلط بين استراتيجيات تعزيز الأمن الغذائي واستراتيجيات مكافحة الفقر يؤدي إلى تعقيد مهام مختلف الشركاء. فينبغي السعي إلى التمييز بين هذين النوعين من الاستراتيجيات على نحو أفضل.

٤ - المؤتمر الدولي المعني بتغير المناخ والتنمية

في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، نظم الصندوق البلجيكي للتعاون الإنمائي مؤتمرا دوليا حول موضوع تغير المناخ والتعاون الإنمائي، برئاسة البروفسور جان - باسكال فان إيبرسيل، أستاذ بجامعة لوفان الكاثوليكية (بلجيكا) ونائب رئيس الفريق العامل الثاني التابع لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وبحضور صاحبة السمو الملكي البلجيكية الأميرة أستريد.

وكان الهدف من هذا المؤتمر الذي نظم بمبادرة من وزير التعاون الإنمائي توفير منتدى للنقاش وتبادل الآراء يجمع جمهورا واسعا ومتنوعا لتناول موضوع تغير المناخ باعتباره تحديا جديدا أمام التعاون الإنمائي. وكان من بين المتحدثين، ممثلون في الصندوق البلجيكي للتعاون الإنمائي، ووزارة خارجية هولندا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والمفوضية الأوروبية، ومركز المناخ التابع للصليب

الأحمر/الهلال الأحمر الذي مقره في لاهاي، والصندوق العالمي للطبيعة، وجامعات غاند وبروكسل ولوفان – لا – نوف. وشهد المؤتمر مشاركة مجموعة متنوعة جدا من ممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وكذا ممثلين عن السلك الدبلوماسي، والأوساط البرلمانية والإدارات الاتحادية وإدارات الأقاليم والوكالات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف والجامعات ومعاهد البحث والقطاع الخاص والنقابات.

ولقد أصبح تغير المناخ تحديا رئيسيا أمام التعاون الإنمائي بسبب التهديد الذي يطرحه أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية وأمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥، وبخاصة الهدف ١ المتمثل في خفض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر على أقل من دولار واحد في اليوم بمقدار النصف، وكذا الهدف ٧ المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، يحتمل أن يؤثر تغير المناخ بدرجة كبيرة على مشاريع التعاون الإنمائي وعلى استدامتها، كما تبين ذلك دراسة حديثة للبنك الدولي تشير إلى أن ٥٥ في المائة من المشاريع تتأثر بالمناخ وأن ما لا يقل عن ٢٥ في المائة منها معرضة لخطر كبير بأن تتأثر سلبا بتغير المناخ، بينما لم يخضع إلا ٢ في المائة من تلك المشاريع إلى اختبار درجة تأثرها بالمناخ.

وانطلاقا من هذا الاستنتاج، كان المؤتمر يطمح إلى إيجاد تبادل كبير للآراء والأفكار والتجارب الميدانية حول مواضيع من قبيل:

- الحد من تغير المناخ: تعزيز القدرة على امتصاص غازات الدفيئة للبلدان النامية (تدخلات بشأن مواضيع من قبيل مشاريع الحراجة في وسط أفريقيا) وأخذ الانبعاثات الناجمة عن المشاريع في قطاع الطاقة أو حتى نقل التكنولوجيا في الحسبان؛
- التكيف مع تغير المناخ: تحسين التخطيط من أجل المواءمة بين ورقات استراتيجية الحد من الفقر والبيئة؛
- تعميم لحالة التعاون البلجيكي والمبادرات قيد الإنجاز.

وهذا المؤتمر مناسبة لتعاون وثيق بين وحدات الصندوق البلجيكي للتعاون الإنمائي والمجلس الاتحادي للتنمية المستدامة، وهو هيئة مكلفة بإسداء المشورة للحكومة البلجيكية في مجال سياسة التنمية المستدامة، وفرصة لتشاور متواصل مع دوائر وزارة الشؤون الخارجية والبيئة، وكذلك مع الوكالة البلجيكية للتعاون التقني، الوكالة المكلفة بتنفيذ برامج التعاون الإنمائي.

وقد مكن هذا المؤتمر الذي يندرج إجمالا في منظور تشجيع التعاون في مجال التنمية المستدامة من المساهمة في عملية تفكير جارية من أجل دمج مشكلة تغير المناخ في سياسة الصندوق البلجيكي للتعاون الإنمائي وكان موضوع متابعة في شكل تقرير أعده البروفسور جان – باسكال فان إيبرسيل. وسيقترح هذا التقرير الذي من المتوقع الانتهاء من إعداده في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٨ توصيات موجهة إلى وزير التعاون الإنمائي من أجل تحقيق دمج أفضل وأكبر لمسألة تغير المناخ وأثره على البلدان النامية في سياسة ومشاريع الصندوق البلجيكي للتعاون الإنمائي.

وفي انتظار التوصيات المحددة التي سيصوغها التقرير، يبدو سلفا أن سياسة التعاون البلجيكية ينبغي أن تراعي مراعاة خاصة المخاطر وأوجه القصور التي برزت بالفعل في بلدان أخرى، وخاصة:

- اعتبار تغير المناخ بمثابة موضوع لتفاوض دولي يندرج أساسا في اختصاص الإدارات المعنية تحديدا بالبيئة؛
- الافتقار إلى توعية بالتحدي الرئيسي الذي يمثله تغير المناخ بالنسبة لتحقيق التنمية عامة، بل بالنسبة لتنفيذ مشاريع محددة (أثر المخاطر المناخية على النتائج المنتظرة للمشاريع الإنمائية، وضعف المجتمعات المحلية و/أو النظم الإيكولوجية التي تستهدفها المشاريع إزاء تغير المناخ؛ وأثر المشاريع الإنمائية على درجة هشاشة المجتمعات المحلية و/أو النظم الإيكولوجية المعرضة لتغير المناخ)؛
- الافتقار إلى موظفين مؤهلين قادرين على الإلمام بالعلاقة بين التشخيصات المناخية والسياسة المناخية من جهة، والسياسة العامة للتنمية والمشاريع المحددة للتعاون من جهة أخرى؛
- عدم كفاية الإجراءات والأدوات التي تتيح تقييم التفاعل بين تغير المناخ والمشاريع الإنمائية على مختلف المستويات (التقييم المسبق، والمتابعة، والتقييم اللاحق) وفيما يتعلق بمختلف أنواع المشاريع (المصنفة وفقا لتأثرها بالمناخ).

وبناء على تقييم دقيق للوضع، ومع مراعاة خصوصيات سياسة التعاون البلجيكية حق المراعاة (خصائص ومواقع البلدان الشريكة، ...) وفي إطار توجهات ومبادرات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، ينبغي لوحدات الصندوق البلجيكي للتعاون الإنمائي البلجيكي القيام بما يلي:

- وضع استراتيجية متسقة لـ ''تعميم'' منظور تغير المناخ، تشمل مختلف قنوات المعونة الإنمائية (التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وغير المباشر، والبرامج الخاصة)؛
- دراسة سلسلة من المقترحات المحددة في مجالات من قبيل تدريب الموظفين، وحصول الموظفين على المعلومات المناخية التي يمكن استخدامها بشكل مباشر، وإقامة صلة أفضل مع الأوساط العلمية، ووضع إطار منهجي (''نقاط الدخول''، و''مجموعة الأدوات''، و ''القوائم المرجعية''، وما إلى ذلك).

٥ - دراسة حالة إفرادية: مبادرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفييت نام وإكوادور

يقدم هذا الفرع بتفصيل أكبر برنامجا متعدد الأطراف يستهدف الغاية ٩ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية (انحسار فقدان الموارد البيئية) وبرنامجين ثنائيين في الوسط الحضري تنفذهما الوكالة البلجيكية للتعاون التقني ويستهدفان الغاية ١١ (تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة).

٥-١ مساهمة بلجيكا في إدارة الغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية

يتم، في إطار التعاون البلجيكي، تمويل أو المشاركة في تمويل عدة أنشطة متعددة الأطراف في مجال حماية الغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإدارتها إدارة مستدامة. وفي الواقع، فإن حماية سلامة الغابات المدارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست ضرورية لتنمية الجمهورية ومجمل المنطقة دون الإقليمية لحوض الكونغو فحسب، وإنما هي أيضا أولوية أساسية لحفظ التنوع البيولوجي ومكافحة الاحترار العالمي. ويجري دعم تعزيز إدارة الغابات على وجه الخصوص عن طريق ثلاثة برامج. برنامج ينفذه الصندوق العالمي للطبيعة يشمل تشريعات الغابات وتقديم المعونة لوضع نماذج لخطط إدارة امتيازات استغلال الغابات وتقديم الدعم لحفظ وتنمية محمية لوكي الحرجية في الكونغو السفلى داخل منطقة عازلة. وتساند منظمة الأغذية والزراعة وضع نماذج للحراجة المجتمعية. ومن جهتها، تساند اليونسكو مراقبة إدارة المناطق المحمية وتدريب مهنيين حرجيين في المدرسة الإقليمية للتخطيط والإدارة المتكاملة للغابات المدارية[٦].

وعلاوة على تمويل البرامج، تشارك بلجيكا أيضا في العديد من المبادرات الجامعة لعدة مانحين.

(٦) المدرسة الإقليمية للتخطيط والإدارة المتكاملة للغابات المدارية.

وهكذا دعمت بشكل فاعل عام ٢٠٠٦ إنشاء صندوق مشترك متعدد المانحين للإدارة الحرجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يديره البنك الدولي. ويتعلق الأمر بمبادرة مشتركة تهدف إلى إدارة حرجية سليمة واستغلال مستدام للغابات. ويرمي هذا الصندوق إلى دعم تنفيذ قانون الغابات وجدول أعمال أولويات الإصلاح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أنشأته المفوضية الأوروبية وبلجيكا وفرنسا. وبعد أن شهد إنشاء الصندوق حالات تأخير كبيرة للأسف، تعرب بلجيكا عن ارتياحها لكون البنك الدولي يتوقع بدء عمل الصندوق في منتصف تموز/يوليه ٢٠٠٨.

كما نظم، في إطار التعاون البلجيكي، مؤتمر دولي بشأن الإدارة المستدامة لغابات جمهورية الكونغو الديمقراطية في بروكسل يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بدعم من جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي (المفوضية الأوروبية والبنك الدولي والمملكة المتحدة وفرنسا). وجمع هذا المؤتمر جهات فاعلة تعنى بمجال الغابات الكونغولية بغية تقديم تقييم للحالة والتفكير في إدارة مستدامة ومبتكرة للغابات، وكذا في آليات تمويل ملائمة لكي تصبح الغابات عاملا من عوامل تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وقد أدرجت استنتاجاته في إعلان بروكسل.

وقد تكون إحدى النتائج الهامة لهذا المؤتمر تعزيز الصندوق المشترك المتعدد المانحين للإدارة الحرجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمساهمات إضافية من المملكة المتحدة ولكسمبرغ. واستهدفت مساهمة ثانية لبلجيكا إنشاء صندوقين استئمانيين جديدين معنيين بالمناطق المحمية وامتيازات الحفظ. كما قدمت ألمانيا وهولندا تعهدات تمويل. وعلاوة على ذلك، أنشئت خلية لدعم غابات الكونغو الديمقراطية في إطار التعاون البلجيكي.

كما نُظمت مائدة مستديرة بعنوان ''نحو رؤية جديدة لغابة الكونغو'' في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في واشنطن. وقد نظمت بدعوة من حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلجيكا ورئيس البنك الدولي.

وعقب طلب من وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والبنك الدولي، شارك الصندوق البلجيكي للتعاون الإنمائي بشكل فاعل في تنظيم حدث بدار تشاتام (Chattam House) بلندن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ حول موضوع ''النماذج وآليات التمويل البديلة: تحديد خيارات الاستخدام المستدام للغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية''. وكانت غايته وضع صياغة وتمويل خمسة مشاريع محددة منها إنشاء الصندوق الاستئماني للمناطق المحمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيلي هذا الحدث الهام حدث ثان بدار تشاتام (Chattam House) في كينشاسا يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وأخيرا، خلال منتدى ''الأيام الأوروبية للتنمية'' لعام ٢٠٠٧ الذي كان موضوعه ''المناخ والتنمية: أية تغيرات؟'' المعقود في لشبونة، بادرت بلجيكا بتنظيم حدث مواز بشأن الملف الابتكاري ''الحيلولة دون إزالة الغابات'' في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتمحور العمل في إطار التعاون البلجيكي في هذا المجال حول تعزيز الشراكات التنفيذية وإيجاد آليات للتمويل المستدام تقوم على تسديد تكاليف الخدمات البيئية الناتجة عن غابات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نفس السياق الأوروبي، تشكل خطة العمل المتعلقة بإنفاذ قوانين الغابات وإدارة الغابات والتجارة الحرجية[٧] الاستجابة العملية للمفوضية الأوروبية لمشاكل قطع الأخشاب والاتجار بها على نحو غير مشروع. وبدعوة من المفوضية وبناء على طلب من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ستمول بلجيكا المرحلة التجريبية من خطة العمل المتعلقة بإنفاذ قوانين الغابات وإدارة الغابات والتجارة الحرجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥-٢ التجديد الحضري في مدينة هو شي مينه في فيت نام

مدينة هو شي منه – مدينة هو شي منه أهم مدينة فيتنامية من حيث المساحة، وهي أكثر اتساعاً من العاصمة هانوي. وهي أيضاً المركز الاقتصادي للبلد. وبعد أن شهدت نمواً سريعاً، عليها أن تواجه هجرة ريفية غير منظمة، شأنها في ذلك شأن العديد من الحواضر في جنوب شرق آسيا. وتضم المدينة رسمياً ٦ ملايين نسمة يُضاف إليها حوالي مليوني نسمة غير واردة في سجلات السكان. ويبلغ النمو الحضري فيها ٤,٢ في المائة في السنة مقابل متوسط وطني نسبته ٣ في المائة. وليس هناك تنظيم جيد للنمو. كما أن الهوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعاً.

والمدينة عبارة عن فسيفساء مكونة من شبكة مدهشة من القنوات والأنهار يناهز طولها الإجمالي ١٠٠ كيلومتر. وقد كانت هذه الممرات الملاحية التي تشق طريقها بين المناطق الحضرية تشكل في الأصل شبكة نقل جد عملية للسكان. أما حالياً فهي تستعمل على الخصوص لصرف الأقذار والمياه المستعملة.

مشروع تان هوا لو غوم – إن قناة تان هوا لو غوم من أكثر قنوات مدينة هو شي منه تلوثاً. ويؤوي حوض هذه القناة حوالي ٠٠٠ ٧٠٠ من السكان، يعيش الكثير منهم في ظروف مزرية. وحالتهم الاجتماعية – الاقتصادية صعبة للغاية، والهياكل الحضرية الأساسية أبعد من أن تكون مناسبة، والتلوث في المنطقة بلغ مستوى مأساوياً. وهذا هو السياق الذي

(٧) إنفاذ قوانين الغابات وإدارة الغابات والتجارة الحرجية.

وُظّفت فيه جهود التعاون البلجيكي منذ عام ١٩٩٨ في مشروع التجديد الحضري وتنظيف قناة تان هوا لو غوم. ورغم أن المشروع كان دائماً موضع خلاف، فإنه يمثل نجاحاً مذهلاً، ويرمي في المقام الأول إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان ضفتي القناة وتعزيز قدرات السلطات والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بمعالجة الفضلات ومكافحة الفقر الحضري. وعُهد بتنفيذ المشروع إلى اللجنة الشعبية لمدينة هو شي منه والوكالة البلجيكية للتعاون التقني. واجتمع الشريكان خلال ١٠ سنوات في إطار هيكل للإدارة المحلية، وحدة إدارة المشروع – ٤١٥، الذي يتألف من فريق قوامه حوالي ٢٥ شخصاً. وكلف التنفيذ مبلغاً إجماليه ٢٠ مليون يورو مولت اللجنة الشعبية لمدينة هو شي منه نصفه ومول الصندوق البلجيكي للتعاون التقني النصف الآخر. وكانت درجة المشاركة واستحداث أنشطة اجتماعية – اقتصادية فضلاً عن تعزيز القدرات والمؤسسات العناصر الرئيسية لنجاح المشروع.

ومنذ البداية، كان من الضروري أن يعتمد المشروع نهجاً شمولياً. وتمت استشارة السكان وشاركت السلطات المحلية مشاركة نشيطة. وخلال المرحلة الأولى من المشروع، أجرى خبراء خارجيون تحقيقات اجتماعية – اقتصادية ودراسات تقنية. وحظي المشروع، في الوقت نفسه، بدعم فريق من المرشدين الاجتماعيين والمربين في مجال البيئة وتم تشكيل أفرقة للائتمانات البالغة الصغر والخدمات المجتمعية.

مساكن جديدة للسكان: صيغ مختلفة – لتوسيع نطاق وظيفة القناة من حيث النقل، كان لا بد من هدم عدد كبير من المساكن غير النظامية المبنية على ضفتي القناة أو على القناة نفسها. واقترحت ثلاثة احتمالات على أصحاب هذه المساكن. فتم قبل كل شيء بناء شقق غير بعيدة عن القناة قريباً من محل الإقامة السابق للأسر. وكان من الممكن توسيع هذه الشقق الصغيرة والرخيصة بتهيئة نصفيات بداخلها. إلا أنها كانت تستفيد من حيز عام كبير موات للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. وكانت هناك سوق تساهم في ضمان دخل ثابت للسكان، مع تعزيز دينامية الحياة في الحي.

وتمثل الاحتمال الثاني في تخصيص قطع أرض لأسر أخرى، مع توصيل من تحت الأرض بالماء والكهرباء في منطقة تقع على بعد حوالي عشرة كيلومترات. وكان بإمكان السكان أن يحصلوا على قروض للبناء من صندوق للتشييد أنشأه المشروع. وبناء على طلب السكان، حلت مدرسة ابتدائية محل السوق المتوخاة في المشروع.

وأخيراً، على إثر تأخيرات في الحصول على التراخيص اللازمة، كان هناك احتمال ثالث يسمح لأسر أخرى بالحصول على تعويض مالي للحصول على مساكن جديدة.

و لم يكن من الضروري نقل جميع السكان المتأثرين بتوسيع القناة. ففي المنطقة القريبة من القناة، وقع الاختيار على تجديد حضري مع حصول عدد كبير من السكان على إمدادات الماء والكهرباء. وتم إصلاح شبكة المجاري والصرف الصحي واستحدث برنامج لبناء خزانات تفسخ. ورغم أن الحي لا يزال غير نظامي، فإن هذا يشكل حلاً على المدى المتوسط لمشاكل السكن. وعلاوة على ذلك، فإن الأشغال المتصلة بالهياكل الأساسية المنجزة حثت عدداً كبيراً من السكان على القيام بأنفسهم بتجديد مساكنهم.

إدارة الأقذار – في السابق، كانت أسرة واحدة من ثلاثة أسر ترمي فضلاتها مباشرة في الماء. وكانت خمسة أطنان من الأقذار تطفو كل يوم في القناة وعلى الدوائر البلدية أن تزيلها. وكان أفقر السكان يرفضون دفع تكلفة جمع الأقذار ويضعون فضلاتهم في الشارع.

وحسنت وحدة إدارة المشروع إدارة الأقذار في أربعة أحياء. وتم توظيف فريق من المرشدين الاجتماعيين المهنيين. وكان هذا الفريق يقوم بدور الوسيط بين الجهات التي تجمع الأقذار والسكان والسلطات. وأسفرت المفاوضات عن إنشاء تعاونية تتكون من ثلاثين جهة من الجهات التي تجمع الأقذار. وسمحت إعادة تنظيم المسارات بتحقيق تحسينات في الوقت والفعالية وقدر أكبر من الأرباح للجهات التي تقوم بالجمع. ووقعت هذه الجهات عقوداً مع ٩٢ في المائة من أسر المقاطعة. وتم بناء محطة با لاي الصغيرة للنقل، وهي مستودع وقتي للأقذار. وتودع فيها الجهات القائمة بالجمع الأقذار في حاويات وتفرز الفضلات بغية تدويرها. ثم تنقل الأقذار بعدئذ مباشرة إلى المستودع البلدي.

ولكن ما النفايات إلا النفايات. لذلك نظمت حملة توعية بمشاكل البيئة بالتوجه إلى مدارس المقاطعة البالغ عددها ١٧ مدرسة. والهدف هو تخفيض كمية النفايات والتشجيع على تدويرها. وتُنظم كل سنة حلقات عمل لفائدة التلاميذ حول موضوع البيئة.

تنقية المياه – دشنت وحدة إدارة المشروع في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ أول محطة لتنقية المياه في مدينة هو شي منه. ولهذه المحطة قدرة قصوى لمعالجة المياه المستعملة لما يعادل ٢٠٠ ٠٠٠ من السكان. وتعمل المحطة بنظامين متوازيين يستخدم كل منهما تقنية الأكسدة بالزرب السطحي لمعالجة المياه المستعملة، وذلك بطريقة طبيعية ومراعية للبيئة. ويشكل هذا النظام أول تجربة من نوعها لهذه التقنية في فيت نام. ويفي الماء عند خروجه من المحطة بشكل عام بالمعايير المطلوبة لمياه السطح ولا تسبب المحطة أي مضايقة ناتجة عن الروائح أو الأصوات. وتمت تهيئة المنطقة العازلة المحيطة بخزانات المحطة في شكل منتزه يوفر لسكان الجوار حيزاً ذا نوعية جيدة.

سر النجاح – شكلت المشاركة وتعزيز القدرات منذ البداية عنصرين رئيسيين في تنفيذ المكونات الأكثر اتساما بطابع تقني في المشروع. ويفسر هذا النهج الشامل لعدة قطاعات المعتمد طوال المشروع دعم السكان والسلطات للأنشطة المقترحة والطبيعة الدائمة للتدخلات.

ونظم فريق المرشدين الاجتماعيين لقاءات مع السكان بهدف معرفة شواغلهم. وكان الهدف هو توفير مجال يسمح بإيجاد الحلول المناسبة لاحتياجات السكان. وكان لا بد أيضاً من الاستفادة من هذه المبادرة لتحسين الظروف المعيشية في الأحياء. وكانت مهمة الفريق محفوفة بالعقبات: كانت تجارب سابقة للمشاركة على صعيد الأحياء تسبب فتور حماس البعض بل وتبعث على الحذر. لذلك كان على فريق المرشدين الاجتماعيين أن يتحلى بقدر كبير من التفهم والاقتناع لمقاومة الشك.

وكان موقف السلطات البلدية كذلك بالغ الأهمية. فقد كان فعلاً من شأن تحسين الظروف المعيشية لسكان فقراء من المهاجرين المقيمين في الغالب بصورة غير قانونية أن يشجع إقامة وافدين جدد بشكل غير قانوني.

التكييف على نطاق أوسع – ألهمت تجربة هذا المشروع مانحين آخرين وكذلك البلدية نفسها. وهكذا فمشروع البنك الدولي لرفع المستوى الحضري في فيت نام (ميزانيته ٤٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو) يستلهم مباشرة المشروع النموذجي الثنائي البلجيكي. وأصبحت مشاركة السكان وتدخل أفرقة المرشدين الاجتماعيين في إجراءات نزع الملكية ممارسة شائعة في مدينة هو شي منه. وأصبحت مختلف التقنيات المحتملة، من فرز قطع أرض صغيرة وشقق وبنايات ذات طوابق، لإسكان أسر فقيرة جزءاً من النقاش العام.

وبالنسبة إلى إدارة الأقذار، تعتزم البلدية نفسها إنشاء ٢٥ مستودعاً إضافياً بفضل تمويل من مصرف التنمية الآسيوي. وتُعتبر محطات تنقية المياه بالزرب السطحي بديلاً ممتازاً للنظم التقليدية أو الطبيعية. وعلاوة على ذلك، فإن مجموعة الأدوات المصممة للتدريب التفاعلي في مجال البيئة تستعمل حالياً في كل المدارس الابتدائية في مدينة هو شي منه وتعتزم وزارة التربية تعميم استخدامها في مجمل البلد.

ويُستفاد أيضاً من التجربة المكتسبة من المشروع في مدن أخرى، بما فيها مدن أجنبية. وهكذا قام أعضاء من مجلس مدينة كامبالا مؤخراً بزيارة لمشروع مدينة هو شي منه نظرا إلى أن مدينة كامبالا منصرفة لتنظيف أحياء الصفيح بدعم من جهود للتعاون الثنائي البلجيكي. وسمح لقاء مسؤولي هاتين المدينتين بتبادل المعارف والممارسات الجيدة. وهكذا

استطاع الطرف الأوغندي أن يقدر في عين المكان كل الأهمية التي تكتسيها المشاورة والمشاركة كعاملين رئيسيين لنجاح مشروع من هذا النوع.

التقييم – أُجري تقييم ختامي معمق للمشروع في آذار/مارس ٢٠٠٦. وعندئذ انتهى فريق التقييم إلى ضرورة متابعة المشروع بكثير من الاهتمام لتقدير نتائجه على نحو أفضل على المدى الطويل. ومن المتوقع أنه، مع النمو الحضري السريع الذي تعرفه حالياً مدينة هو شي منه، سيتبين بوضوح أكبر مما كان يبدو عند مرحلة الإعداد ما يتسم به مشروع تان هوا لو غوم من أهمية. ورغم أن مشروعاً نموذجياً من هذا النوع ينطوي على نواحي قصور، فإنه يبدو على أي حال أن نجاحه يجب أن يُستكشف ويُستغل على نطاق أوسع.

٥-٣ برنامج الصحة والبيئة لمدينة إسميرالدا في إكوادور

مدينة إسميرالدا هي عاصمة مقاطعة إسميرالدا في الشمال الغربي لإكوادور. وبإضافة المناطق الريفية المجاورة، يصل عدد سكان إسميرالدا إلى حوالي ١٧٠ ٠٠٠ نسمة، منهم ١٠٠ ٠٠٠، أساساً من أصول إفريقية إكوادورية، في المدينة نفسها.

وبقيت إسميرالدا مدة طويلة في معزل عن باقي البلد، ولا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق البحر. وتطورت شبكة الطرق في السبعينات. وكان مركز السلطة في كويتو، عاصمة البلد، بينما كانت ولاية المدينة محدودة، والمؤسسات الإقليمية ضعيفة ومعدل الفساد مرتفعاً. وكانت إسميرالدا إحدى أكثر المناطق فقراً في البلد وكانت تواجه مشاكل متعددة متصلة بالفقر في مجالي الصحة والبيئة.

وتنفذ إكوادور حالياً عملية لتحقيق اللامركزية والتحديث الهدف منها إحالة المهام والمسؤوليات والموارد إلى الكيانات دون الوطنية. وفي هذا السياق، وضعت بلدية إسميرالدا خطة تنمية محلية (٢٠٠٢-٢٠١٢) وجدول أعمال محلي للقرن ٢١ تم إعدادهما بمشاركة السكان. وأُجريت دراسات بإشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموئل الأمم المتحدة وبلجيكا، ونوقشت بعد ذلك مع السكان. وأفضت هذه العملية إلى وضع قائمة أولويات لتعزيز المؤسسات المحلية العاملة في مجالات البيئة والثقافة والصرف الصحي في المناطق الحضرية ومعالجة النفايات الصلبة ونظام الصحة وتحسين الحيز العام وتشجير الضواحي. وأُعطيت حالياً صبغة مؤسسية لجانب المشاركة الذي تنطوي عليه عملية التخطيط البلدي هذه من خلال جمعيات المواطنين نصف سنوية التي تيسر متابعة التقدم المحرز. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وُقع ميثاق حضري بين كل الجهات الفاعلة لضمان إرساء العملية.

وتود البلدية أن تخضع للمساءلة أمام السكان، وهي تسهر بعناية على أخذ السياق الثقافي المحلي في الحسبان. ودُعي الشركاء الإنمائيون الدوليون إلى دعم عملية التخطيط هذه. فقررت بلجيكا دعم قطاعي الصحة والبيئة. ويركز الدعم البلجيكي على أولويات الخطة الإنمائية المحلية وهو مدمج تماماً في الهياكل والسياسات المحلية. والعناصر الرئيسية للبرنامج هي:

- تنمية القدرات المؤسسية المحلية

يرمي هذا الشق إلى تحسين إدارة الخدمات الصحية ونفايات المستشفيات وتعزيز الدوائر البلدية للنظافة الصحية والبيئة والتنمية المحلية والتخطيط. ويولى اهتمام خاص لمراقبة الأمراض المدارية ومنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

- تعزيز المشاركة الاجتماعية

يشمل هذا الشق مشاركة السكان في الأنشطة الوقائية في مجالا الصحة والبيئة، والاستثمار المجتمعي، وتنظيم قاعات المستشفيات. ويولى اهتمام خاص للمجموعات الضعيفة.

- تحسين البيئة الحضرية، بما في ذلك إزالة النفايات الصلبة والمياه المستعملة وإدارة المياه وهياكلها الأساسية.

لقد أُحرز تقدم مدهش. فلم يكن لمدينة إسميرالدا شبكة للمجاري، وكانت الأمراض المعدية خطراً دائماً وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ينتشر بشكل سريع.

وكانت المدينة تعتبر أحد الأماكن الأقل نظافة والأكثر ضرراً للصحة في المنطقة. أما اليوم، فقد تم إنجاز ٦٠ في المائة من شبكة المجاري. وتشمل الإنجازات الأخرى بناء نظم لتجميع المياه، والوصول إلى المياه الصالحة للشرب بالنسبة إلى ٨٠ في المائة من السكان في المناطق الحضرية، وتجميع النفايات الصلبة لـ ٨٥ في المائة من السكان. وتحسن معدل الفقر ومستوى مراقبة الأمراض المعدية ولكنهما يظلان من التحديات الهامة.

ويكمن أحد أسرار النجاح في المراقبة القوية التي تمارسها البلدية على برنامج ''تملّكه'' السكان. وفي هذه الظروف، بإمكان المساعدة الإنمائية أن تطبق تماماً الممارسات الدولية الجيدة وأن تدمجها في العملية الجارية.

٦ - موجز للصعوبات المواجهة والممارسات الجيدة والتوصيات للمستقبل

نحيل إلى الفرع ٤ للاطلاع على الملاحظات والتوصيات الأولى الصادرة عن المؤتمر المعني بتغير المناخ والتنمية الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، يمكن صياغة الملاحظات والتوصيات القليلة التالية، بعد إجراء فحص لاستعراض استراتيجيات وأولويات التعاون البلجيكي في مجالي التنمية المستدامة وإدارة البيئة فضلاً عن مساهماته المختلفة في المجالات المستهدفة، وتدخلاته الثنائية والأوروبية والمتعددة الأطراف في الوقت نفسه.

٦-١ الاتجاهات العامة

الصعوبات المواجهة:

- انعدام التساوي، التوزيع الجغرافي والاجتماعي لنتائج الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني
- الصعوبات المواجهة في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بسبب تعقيدها وأوجه ترابطها المتعددة

التوصيات:

- استكمال التقارير المتعلقة بمدى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتقييم للآثار الملموسة على أرض الواقع
- تيسير التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في تطبيقها على أرض الواقع
- الإدماج المنهجي لأهداف هذه الاتفاقات في الاستراتيجيات الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر والميزانيات ذات الصلة
- زيادة الاتساق بين هذه الاتفاقات والأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة
- دعم تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة المعنية

٦-٢ المستوى التنفيذي

الصعوبات المواجهة:

- خطر التأخر في تعبئة الموارد للبرامج المتعددة المانحين
- حذر السلطات المحلية إزاء المشاريع الضخمة الموجهة عن بعد

- البيروقراطية المعقدة في إطار التدخلات المتعددة الوكالات

الممارسات الفعالة:

- اتباع نهج متكامل وشمولي للتنمية
- تعزيز الحوار والشراكة بين المجتمعات المحلية والسلطات والوكالات المنفذة
- تعزيز الجانب المؤسسي وقدرات الدوائر الإدارية المعنية
- تطوير أنشطة اجتماعية – اقتصادية وأنشطة توعية مرفقة ببرامج الإصلاح والصرف الصحي
- العمل الاجتماعي لتيسير الحوار بين مختلف الجهات الفاعلة والمستفيدين من التنمية
- البراغماتية في اختيار الحلول وفقاً للحالة الحقيقية والإمكانيات المتوافرة

التوصيات:

- ضرورة إجراء متابعة في مرحلة ما بعد المشروع/البرنامج لتقدير الاستدامة والنتائج على المدى الطويل
- اتباع نهج للإدارة يكون دائماً أكثر ارتكازاً على النتائج
- تنظيم مشاورات بين الجهات المانحة وغيرها من الجهات الفاعلة/المستفيدة على مستوى المتابعة وتنسيق طرائق إعداد التقارير
- تهيئة ظروف مواتية لأضعف السكان ليتمكنوا من تحسين نوعية حياتهم بأنفسهم

٧ – الاستنتاجات والتوقعات المستقبلية

ستبقى الأهداف الإنمائية للألفية هي المخطط الناظم للتعاون الإنمائي البلجيكي. ورغم أن بلجيكا أجرت لأجل ذلك تقويماً مهماً في عام ٢٠٠٨، فسيتعين عليها أن تبذل جهودا مضاعفة لبلوغ الهدف الذي حددته لنفسها، أي تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية العامة بحلول عام ٢٠١٠. ومن جانب آخر، تؤيد بلجيكا شروط إعلان باريس فيما يتعلق بالملكية والتنسيق والتكيف والنتائج والمسؤولية المتبادلة. وهي تعتمد أيضاً نهجاً يدعو إلى تقسيم العمل بين الجهات المانحة المختلفة، خاصة في إطار الاتحاد الأوروبي.

وتبين التجارب الواردة في هذا التقرير بما فيه الكفاية أن جوانب التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، وهو موضوع الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، تفترض هي أيضاً بذل جهد مستمر، قائم على إرادة واضحة وأكيدة من جانب السلطات المعنية ومدعوم بمشاركة منظمة وطوعية من السكان المعنيين. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بالعمل بتآزر وثيق مع كل الشركاء.

ولم يعد من الممكن النظر في التعاون الإنساني بشكل منعزل. فينبغي أن يندمج دائما في جميع الأنشطة الدولية التي تغطي المجالات التي هي موضع الاهتمام الحالي من قبيل الأمن الدولي والعولمة وإدارة تدفقات الهجرة والضغط المتزايد على الموارد، ولا سيما الموارد المائية، والتحديات التي يثيرها تغير المناخ، الخ. وفي كل هذه المجالات، ستحرص جهود التعاون الإنمائي البلجيكي على أن تبقى مكافحة الفقر هدفها الأساسي، وتبقى للورقات الاستراتيجية للحد من الفقر التي وضعتها البلدان الشريكة في هذا الإطار قيمتها بوصفها وثائق مرجعية. ويساهم الفقر بالفعل إلى حد كبير في ظهور الصعوبات والتحديات المذكورة أعلاه. وسيتعين على الخصوص تعميم بعد ”التنمية المستدامة“ للسهر على عدم تحقيق جوانب التقدم المتوخاة على حساب الأجيال المقبلة.